التفسير فتأمل نعم يرجح به بعض الاسماء الظاهرة مثلكم وكذا غلام منه لا خراجه قوله اراد بالتقدم اللفظي اعلم ان قسم التقدم اللفظي اذكره يدل على انه جعل قوله لفظا او معنى او حكما من اقسام الذكر حقيقة لان اقسام التقديم حقيقة لكن لما كان المقصود الاصلي ههنا بيان التقدير جعل من اقسامه ولهذا اندفع اعتراض الشيخ الرضي بان تقسيم تقدم اللفظي الى الحقيقي والتقديري خلاف دأبه فان عادته جعل اللفظ قسيم التقدير كما مر في بيان حكم المعرب وبيان الاعراب بل اقول لقائل ان يقول لا حاجة لان نجعل الحكمي من اقسام التقدم حقيقة بناء على قصور المصنف لانه جعل الحضور الذهني بعد ذكر قبل ذكر الضمير بمنزلة الذكر ولا حاجة في ان نتحمل ح ليس الا في جعل العهد في حكم الذكر واما التقدم الحقيقي لا حاجة فيه الى تحمل نعم لو جعل الضمير راجعا الى اللفظ الذي بعده احتيج الى تحمل في التقدم بان يقال مثلا انه متقدم بحكم وضع الضمير واقتضائه فانه يقتضي لذاته تقدم المرجع لكن قد يخالف في ضمه ومقتضاه لغرض قوله اما مفهوم من لفظ بعينه سواء كان بطريق التضمن او الالتزام ومنهم حصر بالاول وجعل الثاني من باب التبيان والادلال الظهور قوله لقول تتاهوا قرب للتقوى ولقوله تتاطا حتى تواروا بالحجاب اذ المشي يدل على توارى الشمس والشيخ الرضي جعل من باب المأمور به السياق والظاهر انه ليس منه لانه المفهوم من لفظ واحد فكانه مقدم من حيث المعنى الظاهر ان يقال حيث تقدم اللفظ قوله او من سياق الكلام السابق على الضمير اذا الواضع فيه الضمير وان كان مع ضميمة قرينة خارجية كما قال الشيخ الرضي في قوله تعالى انا انزلناه في ليلة القدر ان انزل فيه القرآن قوله وكذا هي في رمضان دليل على ان المنزل هو القرآن مع قوله تعالى شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن قوله وكذا الحال في ضمير نعم رجلا واما الضمير في باب التنازع فلا تخرج عن الذكر او حذف فالفاعل قوله فالمتصل الخ للتغير قوله المستتر نفسه في التلفظ بلسان المخاطب قوله لقيامه مقام الظاهر حيث اعرابه للاختصار قوله لا مانع ان قلت من الموانع الفصل وقد وقع بين المضاف والمضاف اليه قلنا الا قبح اذا كان المضاف اليه ضميرا مع ان الفصل بينهما مطلقا قبيح قوله الا والضرب وضربت قبيل الاولى ان يقال ضربت او اضرب المضمرين ويفرق بين ليكون افراد المرفوع المتصل مستوفاة وممكن ان يجاب عنه بان المراد بقرينة صيغة المتكلم المعروف ماضيا كان او مستقبلا او بان المقصود التنظير الاستيفاء العدد فان قلت فلم ذكر صيغة المجهول فلما ذكرها لئلا يتوهم ان اختلاف الصيغة يستلزم اختلاف الضمير قد رفع توهم فاسد اول من بيان مبتدأ الضمير بن قيل الى ههنا لتذكر لا للاسقاط فخبر ان لا يدخل ما بعدها في الحكم اجيب بان معناه الا واضرب وضربت وما دون ذلك الى ضربن فيكون الى ح للاسقاط فيدخل قوله وانما بدأ بالمتكلم الصرفوني يبدؤن بالغائب تجرده عن اللواحق ثم براعون اسلوب التي في قوله انا نحن قد تبدل هرة تارة نحن هنا وقد عدت دون هرة تارة انا وقد يسكن نونه في الوصل تخفيفا بعد ياء بين هرة دون والالف زيدت للوقف قوله والضمير في النصف الى افتح هو ان اجماعا قال الشيخ الرضي هو مذهب البصريين وسيذهب الفراء ان انت بكماله اسم وقال

بعضهم

بعضهم ان التاء هو الضمير وان هاء ان لواحقي اياك ولواحقه ضمير عند الكوفيين هاء اما عماد قوله لكنهم وضعوا الاشكال لفظين يدلان على ستة معان لان المشاهدة شاهدة على الفرق قوله واعطوا الغائب حكم المخاطب وذلك مبني على ضمائر الواحد الغائب والواحدة الغائبة قياسا على المرفوع المنفصل كهو وهي قوله خاصة قيل حال من ضمير يستتر والتاء للمبالغة او مصدر كالكاذبة منصوب بمحذوف اي تخص خصوصا والجملة معترضة قوله التي ضمها للاختصار اي المنظور في هذا الباب الاختصار اما اولا فلانها حذفت المعاني المقتضية للاعراب في مدلولاتها لئلا تحتاج الى اعراب واما ثانيا فلقلة الحروف وهي في المتصل ظاهرة واما في المنفصلة فلانك اذا عبرت عن نفسك وعن غيرك باسمائها وجدت غالبا ان الضمير اظهر منها واما ثالثا فبعدم الاحتياج الى قرينة ترفع الالتباس الذي في الاسماء الظاهرة فانك اذا قلت زيد مثلا التبس على المخاطب انه زيد العالم او الجاهل فيحتاج الى قرينة تراد في قرينة واذا قلت انت او انا وهو بعد سبق المرجع لم يحتج الى قرينة تزيل الالتباس واذا عرفت ذلك فالاصل في هذا الباب المتصل الستة لانه اخصر ثم المتصل البارز ثم المنفصل قوله استعار الفعل ليس المشتق من مقولة الصوت والحرف ولا ادري من اي مقولة هو قوله للحكم صفة للضارع قوله مطلقا زمانا مطلقا او استمرارا مطلقا والظاهر ما قاله الشارح من انه بيان للحكم وكذا الحال في قوله في الصفة مطلقا وفي الصفة مطلقا تدكيرا قوله مطلقا باعتبار ان الصفة هي الموصوف قوله ولا يجوز المنفصل الخ لا يخفى صور الانفصال فيما ذكره لان الصفة الواقعة بعد حرف النفي وحرف الاستفهام اذا كانت عاملة في الضمير الفاعل يجب انفصاله نحو ما قائم انتم وذلك لان فاعله احد جزئي الجملة فأعني بابرازه وكذا فاعل المصدر قوله الا لتعذر المتصل اللاحق وقت اللاحق قوله اذا الاتصال انما يكون بتأخر العامل لان الضمير المتصل لا يجوز الا خير من عامله فاذا لم يكن قبله عامل لم يكن مؤخرا او تحذف فكيف يكون كالجزء الاخير قوله او بالفصل تاما وقع تابعا ثانيا كيدا او بدلا او عطفا وكذا ما وقع بعد الا المفيدة للشك في اول الامر نحو جاءني القوم الا انت او زيد وما وقع ثاني باب علمت واعطيت اذا كان الاتصال يورث التباسا بالمفعول الاول اما اذا لم يلتبس كالاتصال في باب اعطيت اولى والانفصال في باب علمت اولى قوله لغرض قال الشيخ الرضي احترز بقيد الغرض عن نحو ضرب زيد اياك فانه لا يجوز ذلك مع الفصل اذ لا غرض فيه لان قولك ضربك زيد معناه ثم اعترض عليه بان التقديم يفيد الاهتمام فأجاب بان تقديم المفعول لا يفيد ذلك بل قد يكون ذلك لاشباع الكلام بل قد ان تقديم المفعول على الفعل لا يفيد كونهم قوله صفة جرين مجرى ان يكون نعتا او حالا او خبرا بعد الاصل مع ظهور ان الحكم لا يختلف قوله ولكنه تأكيد لازم الخ اما على هذا صوتحقيق الشيخ الرضي وقد فصل ههنا فصلا وقال اذا اختلف ما جرى عليه وما هو في الافراد وغيره اعني التثنية والجمع وفي التذكير والوجه وهو الثاني فالاسم قال

Copyright © King Saud University